

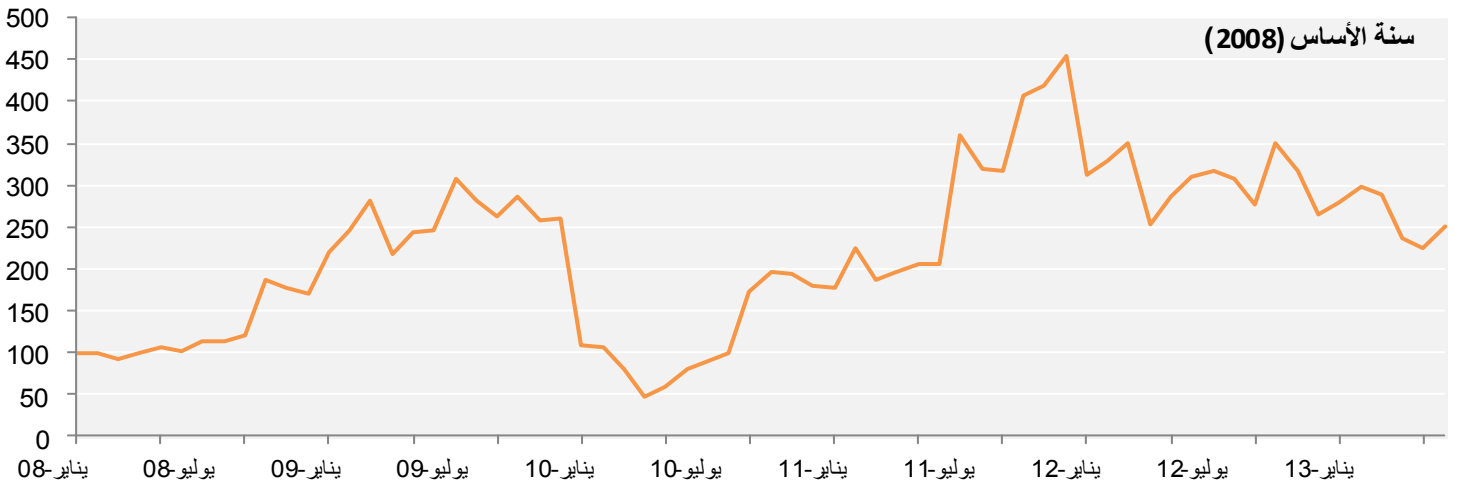
مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء الربع الثاني من عام 2013

ملخص البنك الأهلي التجاري الفصلي لعقود الإنشاء

العناوين

1. بلغ مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء 250.53 نقطة بنهاية الربع الثاني من عام 2013، في حين بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها 53.6 مليار ريال. وبلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبها خلال النصف الأول من عام 2013 حوالي 102.7 مليار ريال.
2. بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر أبريل 23 مليار ريال تقريباً، تصدرها القطاع الحكومي وقطاع النفط والغاز.
3. انخفضت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر مايو إلى حوالي 9.8 مليار ريال تقريباً، وتصدرها قطاعا العقارات السكنية والنقل.
4. شهدت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر يونيو ارتفاعاً إلى حوالي 20.8 مليار ريال، وتصدرها قطاعا العقارات المتعددة الاستخدامات والطرق.

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء



المصدر: البنك الأهلي التجاري ، مصادر مختلفة

قيمة العقود

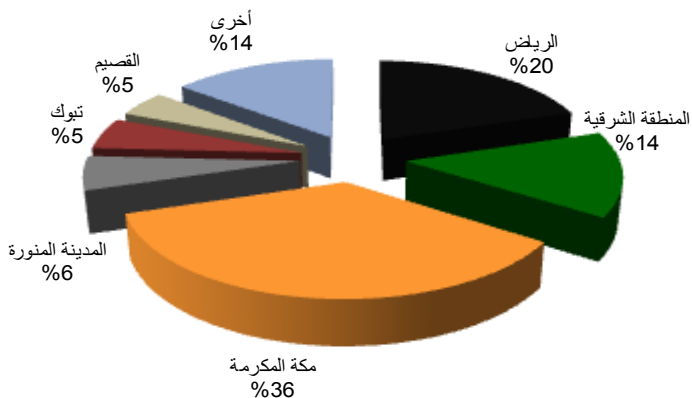
يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير (2013)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو (2012)	الآتي عشر شهراً الماضية 2013-2012
20,778	9,821	23,045	7,171	20,256	21,639	10,591	14,051	44,499	11,200	12,809	15,190	العقود التي تمت ترسيبها (مليون ريال)
250.53	225.68	236.00	288.33	298.16	279.99	264.26	317.25	350.71	277.29	306.52	317.16	قيمة مؤشر عقود الإنشاء

وأدى النمو المتصل لقيمة العقود التي تمت ترسيته خلال الربع الثاني من عام 2013 إلى رفع قيمة العقود التي تمت ترسيته خلال النصف الأول من العام إلى حوالي 102.7 مليار ريال، وتتجلى قوة سوق الإنشاء بالمملكة من خلال موجة الازدهار المدفوعة من قبل القطاعين الحكومي والخاص، تنوعاً للإنفاق ليشمل كافة القطاعات. وشهد الربع الأول من عام 2013 تراجعاً بمقدار 19% مقارنة مع الربع الأول من عام 2012، الذي سجل 126.7 مليار ريال كقيمة للعقود التي تمت ترسيته. ورغم ذلك، يتوقع أن يحظى النصف الثاني من عام 2013 بعدد كبير من المشاريع العملاقة في العديد من القطاعات، وبالتالي سيقفل الفرق في قيمة العقود التي تتم ترسيته مقارنة مع عام 2012.

وأنتهى مؤشر عقود الإنشاء الربع الثاني من عام 2013 عند مستوى 250.53 نقطة. وشهد المؤشر تراجعاً في شهر أبريل مسجلاً 236 نقطة، وتواصل الهبوط في شهر مايو ليسجل 225.68 نقطة. ومقارنة بالربع الثاني من عام 2012، حينما بلغ المؤشر 309.12 نقطة، سجل المؤشر تراجعاً بنسبة 19%؛ وعلى الرغم من ذلك، ظل المؤشر في مستويات تتسم بالقوة حيث بقي فوق مستوى 200 نقطة على مدى 26 شهراً.

ويتضح من التحليل الجغرافي للعقود التي تمت ترسيته من حيث القيمة، أن منطقة مكة المكرمة حازت على حصة الأسد من تلك العقود. ومثل قطاع العقار المساهم الأكبر في حصة منطقة مكة التي بلغت 36%، حيث بلغت قيمة عقد واحد لمشروع عملاق في قطاع العقارات متعددة الاستخدامات 13 مليار ريال. وحصلت منطقة الرياض على حصة 20% من قيمة العقود التي تمت ترسيته، وشكلت الاستثمارات في معظم القطاعات رافداً لهذه الحصة. وافتقدت المنطقة الشرقية في ربع العام الثاني المشاريع العملاقة التي تتميز بها عادة في قطاعات النفط والغاز، والبتروكيماويات، والصناعة، فحازت على حصة 14% فقط من قيمة العقود التي تمت ترسيته. وأدى عدد من المشاريع التي تمت ترسيته من قبل وزارة الداخلية لاستثمارات جيدة في بقية المناطق على امتداد المملكة (الرسم البياني رقم 3).

الرسم البياني رقم 3: قيمة العقود التي تمت ترسيته حسب المناطق للربع الثاني

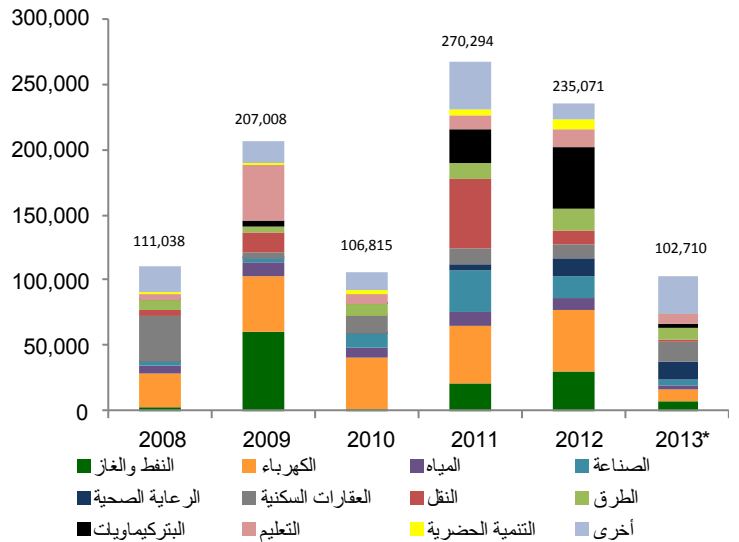


المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء خلال الربع الثاني من عام 2013*

حافظت قيمة العقود التي تمت ترسيته في قطاع الإنشاء على وتيرة ثابتة من تزايد الإنفاق في القطاع، حيث تمت ترسية ما قيمته 53.6 مليار ريال من العقود خلال الربع الثاني من عام 2013. وهيمن قطاع العقار (العقارات السكنية وتلك المتعددة الاستخدامات) على غالبية العقود التي تمت ترسيته بقطاع الإنشاء، بحصة 39% من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيته خلال الربع الثاني من عام 2013. وشكل قطاع العقار نسبة 30% من قيمة العقود التي تمت ترسيته في النصف الأول من العام. وكان للقطاع الحكومي وجوداً ملموساً، حيث نال حصة 19% من قيمة العقود التي تمت ترسيته خلال الربع الثاني من عام 2013. وحافظت العقود التي تمت ترسيته في قطاعات الطاقة، والنفط والغاز، والنقل على نموها في سوق المشاريع متحصلة على حصة 23% من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيته خلال الربع الثاني من عام 2013 (الرسم البياني رقم 1 و 2).

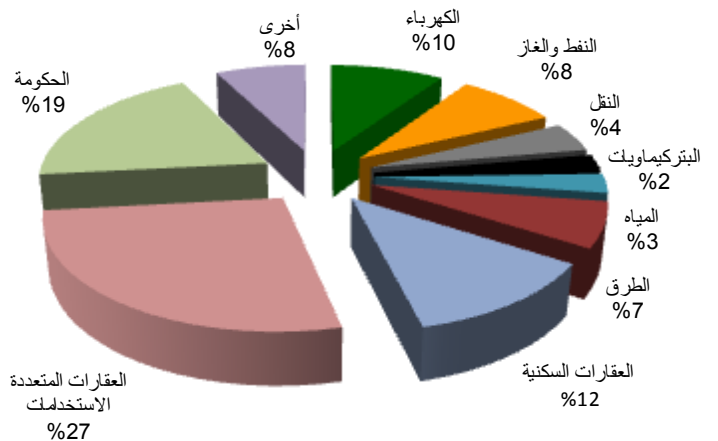
الرسم البياني رقم 1: قيمة العقود التي تمت ترسيته لكل سنة (مليون ريال)



* خلال الربع الثاني 2013

المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

الرسم البياني رقم 2: قيمة العقود التي تمت ترسيته حسب القطاعات خلال الربع الثاني



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

أبريل

التحتية التي يتضمن عقدها تطوير حوالي 1.4 مليون متر مربع بمختلف مناطق المملكة. أما الحزمة الرابعة، فقد تمت ترسيته على شركة عبد العالي العجمي بمبلغ 926 مليون ريال، وتقتضي تطوير البنية التحتية على إمتداد حوالي 3.7 مليون متر مربع. ويتوقع إنتهاء العمل بالحزم الأربعة في الربع الثاني من عام 2015.

أيضاً رست وزارة الإسكان عقداً بقيمة 780 مليون ريال على شركة عبد الله أ. م. الخضري لإكمال أعمال البنى التحتية بمواقع مختلفة. ومن المتوقع أن تكتمل أعمال المشروع في الربع الثالث من عام 2014. وضمن إطار قطاع العقارات المتعددة الإستخدامات، تمت ترسية عقد من قبل مجموعة زاكي م. أ. فارسي على شركة إنشاء متخصصة لإنشاء أبراج الفارسي السبعة. وسيتم التطوير العقاري بمدينة جدة، حيث يشتمل على مبنين يضمنان 130 شقة، وأربع شقق سقيفة سطحية، و16 متجر بيع، وصالة ألعاب رياضية. وتبلغ قيمة العقد 503 مليون ريال، ومن المنتظر أن يكتمل إنجازه في الربع الثاني من عام 2016.

وتمت ترسية ما قيمته حوالي 2.4 مليار ريال من العقود في قطاع الطاقة، حيث أطلقت شركة الكهرباء السعودية والهيئة الملكية للجبيل وينبع العديد من المشاريع. ورست شركة الكهرباء السعودية عقوداً بقيمة 1.7 مليار ريال تقريباً، وتمت ترسية أبرزها على شركة الشرق الأوسط للأعمال الهندسية والتطوير لإنشاء خطوط كهربائية علوية بقدرة 380 و 132 كيلوفولط. أما أبرز عقود الهيئة الملكية للجبيل وينبع، فيخص إنشاء محطتي توليد طاقة في رأس الخير بقيمة 967 مليون ريال. وستقوم شركتان هما الشركة السعودية لخدمات الأعمال الكهروميكانيكية وشركة الباطين للمقاولات، كل على حدة، بإنشاء محطة كهرباء بقدرة 1500 ميغاواط، إضافة إلى إنشاء المباني والتجهيزات المصاحبة للمحطة. ويتوقع إكمال المشروعين في الربع الثالث من عام 2016.

مايو

تراجعت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما خلال شهر مايو، حيث تمت ترسية ما قيمته 9.8 مليار ريال تقريباً. وحاز قطاع العقارات السكنية على أعلى قيمة من العقود التي تمت ترسيتهما بلغت 3.7 مليار ريال. وتمت ترسية أبرز عقود هذا القطاع من جانب شركة لامار للاستثمار والتطوير العقاري على شركة دريك وإسكول للإنشاء بمبلغ 1.7 مليار ريال. وتشمل الأعمال التي يقتضيها العقد إكمال أبراج لامار على كورنيش جدة؛ ويشتمل التطوير العقاري على برجين يضمنان 57 طابقاً و49 طابقاً، ويضمنان مساحة مبنية تبلغ 409,770 متر مربع. ويتوقع إكمال المشروع في الربع الرابع من عام 2015.

وتمت ترسية عقد ثانٍ من قبل وزارة الإسكان في قطاع العقارات السكنية بقيمة 1.1 مليار ريال على شركة الراشد للتجارة والمقاولات. ويركز مشروع العقد على تطوير البنية التحتية كجزء من المرحلة الأولى لخطة وزارة الإسكان. ويقع المشروع قرب مطار الملك خالد بالرياض، ويتوقع أن يشمل تطوير نحو خمسة مليون متر مربع. ويرتقب أن يكتمل إنجاز المشروع في الربع الأول من عام 2015.

وشهد قطاع النقل ترسية عقد واحد بقيمة 1.5 مليار ريال؛ حيث رست الهيئة العامة للطيران المدني العقد على شركة مشتركة بين شركتي العرب و تي آيه في لتوسعة مطار الملك خالد الدولي (المحطة رقم 5).

سجلت قيمة العقود التي تمت ترسيتهما خلال شهر أبريل من عام 2013 مستوى جيد بلغ 23 مليار ريال. وتمت ترسية ثلاثة عقود بقيمة 10.3 مليار ريال تقريباً ضمن نطاق القطاع الحكومي، حيث واصلت وزارة الداخلية تنفيذ خططها التي تهدف لزيادة عدد المجمعات الأمنية بالمملكة، وتمت ترسية العقد الأول على مجموعة بن لادن لتطوير المرحلة الثالثة من مشروع الملك عبد الله؛ وتبلغ قيمة العقد 3.8 مليار ريال، ويقتضي من مجموعة بن لادن إنشاء 620 مجمع أمني في مناطق مختلفة بالمملكة، إضافة إلى بناء 15 مركز إتصال والتجهيزات اللازمة المصاحبة لها. ويتوقع إكمال المشروع في الربع الثاني من عام 2016. ويغطي العقد الثاني الذي تمت ترسيته من جانب وزارة الداخلية على شركة الراشد للتجارة والمقاولات المرحلة الرابعة من مشروع الملك عبد الله. وتبلغ قيمة هذه المرحلة من المشروع 3.8 مليار ريال، وينص على إنشاء 13 مرفقاً رياضياً وترفيهياً. إضافة إلى المباني السكنية بمناطق مختلفة. ويتوقع إكمال العمل في المشروع في الربع الثالث من عام 2016. أما العقد الثالث فهو يمثل الحزمة الثانية من المرحلة الرابعة من المشروع، وقد رسته وزارة الداخلية على شركة العرب للمقاولات بمبلغ 2.8 مليار ريال. وبموجب العقد، ستتولى شركة العرب مهمة إنشاء 8 مرافق رياضية وترفيهية والمباني السكنية المصاحبة. ويتوقع إكمال العمل بالعقد في الربع الثاني من عام 2016.

وضم قطاع النفط والغاز عقدين تمت ترسيتهما خلال شهر أبريل، أولهما تمت ترسيته من قبل شركة أرامكو السعودية على شركة سامسونج الهندسية لتعزيز قدرة مصفاة الرياض. وتبلغ قيمة العقد 2.6 مليار ريال ويقتضي من شركة سامسونج إنشاء أربعة مصانع معالجة جديدة تشمل الأزمرة، والقاعدة الواقعة لكبريت إنشطار النفط، ومفاعل هدرجة الديزل. وتشمل الأعمال الإضافية عمليتي فك إختناق بوحدتي التكسير الهيدروجيني وتركيز الغاز، واستبدال الأجزاء الداخلية لبرج الخام والتقطير الفراغي. ومن المرتقب أن يكتمل العمل في العقد بنهاية الربع الثالث من عام 2016. وتمت ترسية العقد الثاني من قبل شركة أرامكو السعودية لزيوت التزليق (لوبرف) على شركة سامسونج الهندسية لتوسيع وحدة نزع الأسفلت عن البروبين (6000 برميل يومياً) بمصفاة ينبع. وتبلغ قيمة العقد 750 مليون ريال، ويتوقع إنجازه في الربع الثاني من عام 2015.

وفي قطاع العقار، تمت ترسية معظم العقود التي تبلغ قيمتها الإجمالية 2.8 مليار ريال تقريباً من قبل وزارة الإسكان، حيث رست الوزارة خمسة عقود في إطار برنامج تطوير البنى التحتية تكفل تشييد جزء من الخمسمائة ألف وحدة سكنية المستهدفة طبقاً لمرسوم الملك عبد الله بن عبد العزيز. وتمت ترسية عقدي الحزمتين الأولتين من المرحلة الأولى على مجموعة محمد علي السويلم بقيمة 814 مليون ريال. وتقتضي الحزمة الأولى تطوير أعمال إنشائية على إمتداد أكثر من 3.7 مليون متر مربع بمناطق مختلفة بالمملكة. أما الحزمة الثانية، فتستلزم تطوير 380 ألف متر مربع من الأعمال الإنشائية.

وكانت الحزمة الثالثة التي رستها وزارة الإسكان من نصيب شركة توارس السعودية بمبلغ 308 مليون ريال. وتشمل أعمال البنية

مليون ريال. ويقتضي العقد إنشاء وحدة تريفثالونات البوليلوتيلين (PBT) في مجمع البتروكيماويات بالجبيل. ويرتقب أن يتم إنجاز المشروع في الربع الرابع من عام 2014.

الأفاق المستقبلية

واصل الاقتصاد السعودي جني ثمار التنوع المستمر في استراتيجيات التنمية التي تضعها الحكومة وتنفذها بالمشاركة مع القطاع الخاص. وإن حجم نشاطات الإنشاء في القطاع العقاري على نحو خاص، يعكس الحاجة إلى مشاريع واسعة النطاق ومستمرة لتستوعب الطلب المتزايد في هذا القطاع. علاوة على ذلك، فإن بعض القطاعات مثل قطاعي البتروكيماويات والصناعة، لم يشهدا بعد إنطلاق نشاطاتهما الإنشائية لعام 2013 الجاري، وإن كان من المتوقع أن يشكلا حصة كبيرة من قيمة العقود التي ستتم ترسيبتها فيما تبقى من العام.

بعض المشاريع المختارة للربع الثاني من 2013:

القطاع	المقاول	المالك	التفاصيل	القيمة (مليون ريال)
العقارات السكنية	شركة الراشد للتجارة والمقاولات	وزارة الإسكان	إعمال البنى التحتية ضمن برنامج الإسكان السعودي بموقع مطار الرياض	1,061
العقارات السكنية	دريك وإسكول	شركة لامار للاستثمار والتطوير العقاري	بناء تطوير عقاري في جدة: أبراج لامار	1,730
العقارات متعددة الاستخدامات	سعد سعيد الصعدي وأبناؤه	عقارات ركاز	بنى تحتية بحية القناديل في مكة المكرمة	1,002
العقارات متعددة الاستخدامات	مجموعة بن لادن السعودية	وزارة المالية	تطوير أبراج كُدي ذات الاستخدامات المتعددة بمكة	13,000
النفط والغاز	سامسونج الهندسية	ارامكو السعودية	تعزيز قدرة مصفاة الرياض	2,625
النفط والغاز	لارسن وتويرو	ارامكو السعودية	بناء مصنع لمعالجة الغاز في مدين	1,125
القطاع الحكومي	شركة الراشد للتجارة والمقاولات	وزارة الداخلية	مجمع أمني - مشروع الملك عبد الله - مرحلة 4	3,750
القطاع الحكومي	مجموعة بن لادن السعودية	وزارة الداخلية	مجمع أمني - مشروع الملك عبد الله - مرحلة 3	3,750
العقارات السكنية	العرب للمقاولات	وزارة الداخلية	مجمع أمني - مشروع الملك عبد الله - مرحلة 4 - حزمة 2	2,800
النقل	شركة مشتركة بين العرب الهيئة العامة للطيران و تي آيه في	الهيئة العامة للطيران المدني	توسعة مطار الملك خالد الدولي (المحطة رقم 5)	1,500

المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

ويهدف المشروع لتحقيق زيادة كبيرة في القدرة الاستيعابية السنوية للمطار من 14 مليون راكب إلى 24 مليون راكب؛ وينتظر أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الثالث من عام 2016.

وضمن قطاع العقارات المتعددة الاستخدامات، تمت ترسية عقد بقيمة 1 مليار ريال من قبل شركة سعد سعيد الصعدي وأبناؤه لتطوير البنية التحتية لحي القناديل بمكة المكرمة. وتغطي مساحة التطوير العقاري 2 مليون متر مربع، ويتوقع أن تكتمل أعمال العقد في الربع الثاني من عام 2016.

يونيو

شهد شهر يونيو عودة نمو قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لتبلغ 20.8 مليار ريال. وحاز قطاع العقارات المتعددة الاستخدامات على أكبر حصة بلغت حوالي 63% من إجمالي قيمة العقود التي تمت ترسيبتها في مشروع عملاق وحيد بمكة المكرمة، حيث رست وزارة المالية عقداً بقيمة 13 مليار ريال على مجموعة بن لادن السعودية في إطار جهود الحكومة لترويج وتعزيز السياحة الدينية. ويعرف المشروع باسم أبراج كُدي، ويتضمن إنشاء 12 برج تتراوح ارتفاعاتها بين 30 و45 طابق، وستضم الأبراج 10,150 وحدة سكنية وغرفة فندقية. وإضافة إلى ذلك، ستحتوي على موقف للحافلات، ومركز تسوق تجاري، ومطاعم، وصالات طعام، ومركز مؤتمرات، وكراجات مواقف سيارات. ويبلغ إجمالي المساحة المبنية 1.5 مليون متر مربع. ويقع الموقع في منطقة منافع، والتي تبعد حوالي 1.7 كيلومتر من الحرم. ومن المرتقب أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام 2018.

وضم قطاع الطرق ما قيمته حوالي 2 مليار ريال من العقود التي تمت ترسيبتها خلال هذا الشهر. وتأتي معظم العقود التي تمت ترسيبتها من قبل وزارة النقل على مقاولين محليين في إطار التوسعة الجارية لشبكة الطرق بالبلاد، وإكمال الربط بين الطرق، وتحسين المواقع للتخفيف من حدة الازدحام بمختلف أرجاء المملكة.

وشهد قطاع الطاقة ترسية عقود بلغ إجمالي قيمتها 1.9 مليار ريال من قبل شركة الكهرباء السعودية. وأبرز هذه العقود، هو ذاك الذي تبلغ قيمته 896 مليون ريال، ويختص بإنشاء خط كابلات تحت أرضي لربط محطات الطاقة الكهربائية في أحياء الصفا، وخشم العان، وسلطانة، بمدينة الرياض بقدرة 380 كيلوفولط. وتمت ترسية عقد آخر بقيمة 505 مليون ريال، ويقتضي إنشاء محطة توليد الكهرباء بالمشاعر بقدرة 130 / 110 / 380 كيلوفولط. ويتوقع أن يسهم المشروع في تلبية الطلب المستقبلي على الكهرباء بالمنطقة الغربية نتيجة لاتساع نطاق النشاط العمراني.

وفي قطاع البتروكيماويات، تمت ترسية عقدين بقيمة كلية بلغت 1.2 مليار ريال. وتمت ترسية العقد الأول من جانب الشركة المشتركة بين شركتي سولفاي وصدارة للكيماويات على شركة المقاولات الموحدة بمبلغ 675 مليون ريال. ويشمل نطاق أعمال العقد إنشاء مصنع لإنتاج بروكسيد الهيدروجين مع التجهيزات والمرافق المصاحبة له في الجبيل. ويتوقع إكمال المشروع في الربع الرابع من عام 2016. وتمت ترسية العقد الثاني من قبل الشركة السعودية الدولية للبتروكيماويات (سيبكيم) على شركة زايسين كروب بمبلغ 563

منهجية مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء

يهدف مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء إلى إطلاع القراء على حجم ونطاق مشاريع الإنشاء التي تمت ترسيبتها في المملكة. ويشمل المؤشر العقود التي تمت ترسيبتها فقط، إذ قد يستغرق الأمر ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً للشروع في تنفيذ العقود بعد ترسيبتها، ويبلغ متوسط مدة الإنشاء نحو ثلاث سنوات، وإن كان ذلك مرهون بحجم ونطاق المشروع. ومن هنا، فإن المؤشر يعد كدليل على نشاطات الإنشاء التي سيتم تنفيذها في المستقبل.

وتستمد البيانات من المواد المنشورة والتقارير المتوفرة لتحديد عقود الإنشاء التي تمت ترسيبتها، ويتم استبعاد تلك العقود التي لا يرد ذكر لقيمتها من المؤشر. إضافة إلى ذلك، يُدرج في التحليل عقود الإنشاء التي تفي بمتطلبات تصنيفات الإنشاء التي أصدرتها الأمم المتحدة.

ويبدأ مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء بشهر يناير 2008 كسنة أساس، ويخصص لسنة الأساس درجة 100 نقطة. أيضاً يقاس المؤشر على أساس المتوسط المتحرك لسنة شهور، ولذا يتم وضع محددات بعيدة ليكون لها تأثير مخفف على حسابات المؤشر. وعلى نحو عام، إذا زادت الدرجة بالمؤشر عن درجة سنة الأساس، أي 100 نقطة، فأنها تعكس توسع العقود التي تمت ترسيبتها، في حين تعكس أية درجة أقل عن سنة الأساس تراجعاً في هذه العقود.



الدائرة الاقتصادية

فريق البحث في الدائرة الاقتصادية

مدير فريق البحث

د. سعيد الشيخ

كبير الاقتصاديين لمجموعة الأهلي

s.alshaikh@alahli.com

تحليل القطاعات/المملكة العربية السعودية

مي الصويان

اقتصادي

m.alswayan@alahli.com

البراء الوزير

اقتصادي أول

a.alwazir@alahli.com

تحليل الإقتصادات الكلية

ماجد آل غالب

اقتصادي أول

m.alghalib@alahli.com

د. تامر الزيات

اقتصادي أول

t.zayat@alahli.com

ياسر الداود

اقتصادي

y.aldawood@alahli.com

نظم إدارة المعلومات

شريهان المنزلاوي

مسؤول التخطيط والأداء المالي

s.almanzalawi@alahli.com

للإنضمام إلى قائمة التوزيع للدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري

الرجاء الاتصال بالسيد: نوبل روتاب

ص ب 3555 جدة 21481

المملكة العربية السعودية

Tel.: +966-2-646-3232

Fax: +966-2-644-9783

Email: n.rotap@alahli.com

تنبيه: إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير قامت بإعدادها الدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري. كما أن المعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر عامة يعتقد البنك الأهلي التجاري أنها موثوقة ولكن البنك الأهلي التجاري لا يفترض دقة هذه المعلومات أو كمالها. إن الآراء والتوقعات والتوقعات في هذا التقرير تشكل رأي الكاتب الحالي في تاريخ صدور هذا التقرير، ولا تعكس بالضرورة آراء البنك الأهلي التجاري. وقد أعطى هذا التقرير لأهداف معلوماتية عامة فقط ولا يجوز تفسيره بصفته نصيحة للمستثمرين أو عرض أو إستجداء شراء أو بيع أي سندات أو أوراق مالية أخرى، أو المشاركة بأي إستراتيجية معينة تحت أي سلطة مختصة أو بصفته إعلان لأي سندات أو أوراق مالية. ولا يجوز لأي شخص أن يعيد هذا التقرير مجدداً، أو يوزعه، أو ينشره لأي سبب قبل الحصول على موافقة البنك الأهلي التجاري الخطية.